ISSN 1016 - 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

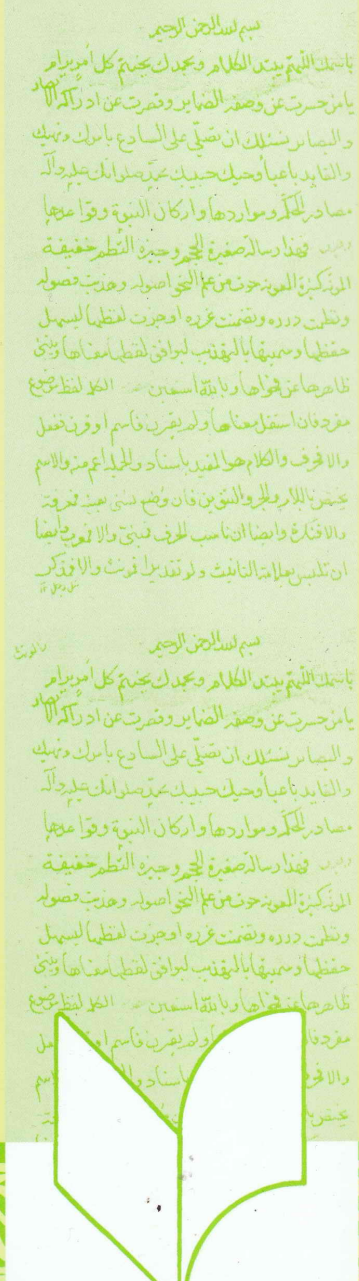

العدد الثالث [١٣٥]

السنة الرابعة والثلاثون / رجب - رمضان ١٤٣٩ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبِّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات : تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ۹ ـ پلاك ۱ و ۳
هاتف : ۵ ـ ۳۷۷۳۰۰۰۱ ـ فاكس : ۳۷۷۳۰۰۲۰ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ۹۹٦ / ۳۷۱۵٦۵۳۷۷۱ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .

تراثنا .

العدد : الثاني [۱۳٤] السنة الرابعة والثلاثون / ربيع الآخر ـ ۱٤۳۹ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ۲۰۰۰ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : الوفاء ـ قم .
الاشتراك السنوي : ۲۰۰۰ تومان في إيران ، و ۲۵ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

النعماني ومصادر الغيبة[1]
(٨)

السيّد محمّد جواد الشبيري الزنجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

تنويه :

إنّ هذه السلسلة من المقالات تناولت تعريفاً تفصيلياً بالنعماني ومؤلّفاته ، وقد تعرّضت إلىٰ **تفسير النعماني** من مختلف الزوايا . وفي هذا القسم سوف نقوم بمقارنة هذا الكتاب مع كتابين مشابهين له ، وهما : مقدّمة **تفسير القمّي** ، و**رسالة سعد بن عبد الله** .

هـ ـ مقارنة تفسير النعماني بمقدّمة تفسير القمّي :

جاء في مقدّمة التفسير المنسوب لعلي بن إبراهيم القمي ـ بعد ذكر

(١) تعريب : السيّد حسن علي مطر الهاشمي .

خطبة الكتاب التي لا تختلف عن خطبة **تفسير النعماني** إلّا في بعض الموارد القليلة، وبعد الاستفتاح بعبارة: «قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الهاشمي القمّي» ـ ذكر أقسام آيات القرآن ومفاهيمها ضمن سبعة وأربعين عنواناً، ثمّ عمد إلىٰ توضيح كلّ عنوان بشكل مختصر مع ذكر آية أو آيتين وربّما ثلاث آيات أحياناً كمثال لذلك العنوان.

إنّ الهيكلية العامّة لكلا التفسيرين متقاربة، وفيما يتعلّق ببيان المباحث هناك تشابه كبير بين هذين الكتابين. وقد أشرنا إلىٰ نماذج من هذه المباحث في تضاعيف الأقسام السابقة من هذه المقالة، ومن جملة ما قلناه هو أنّ هناك الكثير من مواطن الاشتراك بين **تفسير القمّي** و**تفسير النعماني** في مبحث (المحكم والمتشابه)، حيث إنّ تفسير (المتشابه) في كلا هذين التفسيرين مشابه للآخر، ففي مختلف مواطن الجزء الأوّل من **تفسير القمّي** تمّ بيان معاني الألفاظ المختلفة معتمداً في ذلك علىٰ تفسير خاصّ للآيات المتشابهة، وإنّ وجوه الألفاظ المختلفة في **تفسير القمّي** هي في الغالب ذات الوجوه في **تفسير النعماني** أيضاً. وبناءً علىٰ ذلك قلنا بأنّه لا بدّ من وجود ارتباط بين **تفسير النعماني** و**تفسير القمّي**، ويبدو أنّ أحدهما قد أخذ من الآخر، أو أنّهما قد أخذا واقتبسا من مصدر ثالث مشترك بينهما.

وقد ساهم هذا الارتباط والعلقة بين هذين التفسيرين إلىٰ إصلاح بعض مبهمات النسخ من **تفسير النعماني** وذلك من خلال الاعتماد علىٰ **تفسير**

القمّي؛ ومثال ذلك: جاء في بداية **تفسير النعماني** عناوين من العلوم القرآنية دون توضيحها، في حين أنّه تمّ توضيح بعض هذه العناوين في مقدّمة **تفسير القمّي**، علماً بأنّ أكثر هذه العناوين لم ترد في هذا التفسير.

وفيما يلي نتطرّق مرّة أخرىٰ إلىٰ مقارنة أدقّ بين **تفسير النعماني** ومقدّمة **تفسير القمّي**.

الاختلافات بين التفسيرين:

علىٰ الرغم من التقارب الكبير بين هيكلية هذين التفسيرين ومواضيعيهما بيد أنّنا نشاهد اختلافين جوهريّين بينهما، وهما:

الاختلاف الأوّل: إنّ **تفسير النعماني** تفسيرٌ كُتب بصورة مستقلّة، في حين أنّ مقدّمة **تفسير القمّي** قد كتبت بوصفها مقدّمة لنصّ تفسيري[1]؛ ولذلك فقد أحال في المقدّمة إلىٰ النصّ التفسيري مراراً وتكراراً، وقد تمّ التأكيد علىٰ أنّ هناك المزيد من نماذج الآيات ذات الصلة قد تمّ الإشارة إليها في متن التفسير[2].

الاختلاف الثاني: إنّ هذا الاختلاف يرجع منشأه إلىٰ حدّ ما إلىٰ الاختلاف الأوّل، وهو أنّ **تفسير النعماني** أكثر سعة وتفصيلاً من مقدّمة **تفسير**

---

(١) تفسير القمّي، ج ١، ص ٦ و٢٧.

(٢) المصدر أعلاه، ج ١، ص ٧ (مرتان)، ١١ (مرتان)، ١٢، ١٥، ١٦، ٢٣، ٢٥، ٢٦.

القمّي، فإنّ مقدّمة **تفسير القمّي** تشغل حوالي إثنين وعشرين صفحة، في حين أنّ القسم المشابه لها في **تفسير النعماني** يشغل حوالي إثنين وتسعين صفحة ـ أكثر من أربعة أضعاف ـ. وفي ذيل كلِّ عنوان في **تفسير النعماني** ذكرت الكثير من الآيات التي لم نشاهد أكثرها في مقدّمة **تفسير القمّي**، وفي الآيات المشتركة أيضاً نجد **تفسير النعماني** أكثر تفصيلاً. وفي ما يلي نجري ـ من باب المثال ـ مقارنة بين المبحث الأوّل في هذين التفسيرين، أي مبحث الناسخ والمنسوخ:

تعرّض **تفسير النعماني** أوّلاً إلىٰ بيان العلّة من النسخ في القرآن، ولم يتعرّض **تفسير القمّي** إلىٰ ذلك، وفي **تفسير النعماني** ذكرت ستّة عشر آية منسوخة مع بيان كيفية نسخ بعضها، في حين لم يذكر منها في **تفسير القمّي** سوىٰ آيتين، وإنّ توضيح هاتين الآيتين أقصر بكثير من التوضيح الوارد بشأنهما في **تفسير النعماني**.

وفيما يلي نضع الآية الأولىٰ من **تفسير النعماني** في مبحث النسخ إلىٰ جانب العبارة المشابهة لها في **تفسير القمّي** ـ التي هي الآية الثانية المرتبطة بالناسخ والمنسوخ ـ لتكون عملية المقارنة بينهما أيسر:

تفسير النعماني (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٦).

مقدّمة **تفسير القمّي** (ص ٦).

ـ فكانت من شريعتهم في الجاهلية أنّ المرأة إذا زنت حبست في بيت وأقيم بأودها حتّىٰ يأتي الموت، وإذا زنىٰ الرجل نفوه عن مجالسهم وشتموه

وآذوه وعيّروه ولم يكونوا يعرفون غير هذا، قال ـ تعالىٰ ـ في أوّل الإسلام: ﴿**وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً * وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا**﴾[١]، فلمّا كثر المسلمون وقوي الإسلام، واستوحشوا أمور الجاهلية، أنزل الله تعالىٰ: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾[٢] إلىٰ آخر الآية، فنسخت هذه الآية، آية الحبس والأذىٰ.

ـ ومثله أنّ المرأة كانت في الجاهلية إذا زنت تحبس في بيتها حتّىٰ تموت، والرجل يؤذىٰ، فأنزل الله في ذلك: ﴿**وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً**﴾[٣]، وفي الرجل: ﴿**وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا**﴾[٤]؛ فلمّا قوي الإسلام، أنزل الله: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**﴾[٥] فنسخت تلك.

---

(١) النساء: ١٥ ـ ١٦.

(٢) النور: ٢.

(٣) النساء: ١٥.

(٤) النساء: ١٦.

(٥) النور: ٢.

وهناك اختلافات أخرىٰ بين متني التفسيرين :

في مستهلّ كلا النصّين فهرسة بأقسام الآيات ومضامينها ، ثمّ يُعمد إلىٰ شرح هذه الفهرسة ، وقد تمّ عرض هذه الفهرسة في الكتابين بشكلين مختلفين وقد تقدّم أن ذكرنا بأنّ فهرسة **تفسير النعماني** قد تمّ تنظيمها علىٰ ثلاثة أنحاء ، فأوّلاً تمّ التعرّض للأقسام السبعة من آيات القرآن ، ومن ثمّ تمّ الانتقال إلىٰ المصطلحات الثنائية في القرآن بعبارة (في القرآن) ، وبعد ذلك يتمّ بيان أنواع الآيات بعبارة (منه) .

وفي مقدّمة **تفسير القمّي** تمّ تنظيم العناوين علىٰ نحوين[١] : فإنّ أكثر العناوين تبدأ بكلمة (منه) . في حين تبدأ بعض العناوين في نهاية الفهرسة بكلمة (فيه) . وقد تمّ استفتاح فهرسة **تفسير القمّي** بالمصطلحات الثنائية في القرآن ، وذلك علىٰ النحو الآتي : «منه ناسخ ومنه منسوخ ، ومنه محكم ومنه متشابه ، ومنه عام ومنه خاص ، و . .» . وفيما يتعلّق بالأقسام السبعة في بداية **تفسير النعماني** لم تذكر سوىٰ أربعة أقسام منها ، في نهاية فهرسة **تفسير القمّي** ، وأمّا الأقسام الثلاثة الأخرىٰ (الأمر والزجر والجدل) فلم ترد في **تفسير القمّي** .

يمكن إحصاء عناوين **تفسير القمّي** ضمن سبعة وأربعين عنواناً[٢] ، وإنّ

---

(١) تفسير القمّي ، ج ١ ، ص ٥ و٦ .

(٢) وفي هذا الإحصاء تمّ إدراج المصطلحات الثنائية ضمن رقم واحد . وبذلك تمّ اعتبار الناسخ والمنسوخ عنواناً واحداً ، والمحكم والمتشابه عنواناً واحداً أيضاً .

أربعين عنواناً منها تبدأ بكلمة (منه)، والسبعة الأخرىٰ منها تبدأ بكلمة (فيه).

كما هناك اختلاف في ترتيب العناوين في كلا الكتابين، حيث تلاحظ في كلّ واحد منهما عناوين لا توجد في الكتاب الآخر، وجدير بالذكر أنّ هذا الاختلاف نلاحظه أيضاً حتّىٰ في فهرس عناوين **تفسير القمّي** وشرح عناوينه، كما نشاهد هذا الاختلاف أيضاً في فهرس **تفسير النعماني** وتوضيح عناوينه.

مقارنة فهرسة عناوين تفسير القمّي وشرح عناوينه بتفسير النعماني:

إنّ بعض عناوين الفهرس من مقدّمة **تفسير القمّي** لم يأت ترتيبها علىٰ نفس ما جاء من الترتيب الموجود في متن الكتاب[١] وهو اختلاف لم يتّضح لنا وجهه[٢].

قد وردت عشر عناوين في فهرس عناوين **تفسير القمّي**، ولكن لا يوجد لها شرحٌ في متن الكتاب.

---

(١) تفسير القمّي، ج١، ص٥ و٦، الأرقام ٨، ١٠، ١١، ١٩، ٢٠، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٤٤.

(٢) باستثناء ما يتعلّق في مورد عنوان الترهيب والترغيب (رقم: ٤٤ و٤٥) والذي تقدّم في شرحهما في ص ٢٦ مفهوم الترغيب، يبدو حدوث تحريف في فهرست العناوين، وإنّ الترتيب الطبيعي لهذين العنوانين قد تعرّض لخطأ الناسخين. وقد ورد عنوان الترغيب في تفسير النعماني قبل الترهيب أيضاً (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٤، و٦٥)، كما أنّ الإحالات الأخرىٰ في تفسير النعماني تعود إلىٰ هذا الجزء من بحار الأنوار.

وقد ورد بعضها في فهرس **تفسير النعماني**، ولكن لم يرد لها شرح[١] في المتن، وبعضها جاء في فهرس **تفسير النعماني** وتمّ شرحها في متنه[٢]، والبعض الآخر لم يرد في **تفسير النعماني** أبداً[٣] لا في في الفهرس ولا في المتن.

جدير ذكره أنّ مقدّمة **تفسير القمّي** قد اشتملت علىٰ ردّ علىٰ الجهمية (الرقم: ٢٧) وردّ علىٰ القدرية (الرقم: ٣٢) ولم يرد شرحهما، ولم يرد توضيح هذين العنوانين في **تفسير النعماني** أيضاً، رغم ذكر القدرية في فهرس العناوين[٤]، وهناك في هذين العنوانين بعض الغموض، ويبدو أنّ المراد من القدرية هم المعتزلة[٥]، والمراد من الجهمية هم

---

(١) تفسير القمّي، ج ١، ص ٥ و٦، رقم: ٢٣ (تفسير النعماني، الرقم: ٣٨)؛ الرقم: ٢٩ (تفسير النعماني، الرقم: ٤٠)؛ الرقم ٣٢ (تفسير النعماني، الرقم: ٤٠)؛ الرقم: ٤٠ (تفسير النعماني، رقم ٥٤ وأيضاً انظر: الرقم: ٥٨)؛ الرقم: ٤١ (تفسير النعماني، الرقم: ٥٥).

(٢) تفسير القمّي، ج ١، ص ٥ و٦، الرقم: ٢٤ (تفسير النعماني، الرقم: ٤٠، وتوضيحه في ص ٣٣)؛ الرقم: ٤٢ (تفسير النعماني، الرقم: ٥٦ والرقم: ٥٧، وتوضيحه في ص ٦٢ و٦٧)؛ الرقم: ٤٣ (تفسير النعماني، الرقم: ٥٨، وتوضيحه في ص ٦٧)؛ الرقم: ٤٦ (تفسير النعماني، الرقم: ٦، وتوضيحه في ص ٦٧).

(٣) تفسير القمّي، ج ١، ص ٥، الرقم: ٣٦.

(٤) تفسير النعماني، الرقم: ٤٠، ضمن عنوان طويل.

(٥) تمّ ذكر القدرية والمجبّرة في تفسير النعماني، الرقم: ٤٠، والذي يبدو من ظاهره أنّهما فرقتان مختلفتان، ولذلك يبدو أنّ المراد من القدرية هم المعتزلة. جدير بالذكر أنّه بالالتفات إلىٰ لعن القدرية علىٰ لسان النبيّ الأكرم، فقد نسب كلّ من المعتزلة والأشاعرة الأخرىٰ إلىٰ القدرية (انظر: كنز الفوائد، ج ١، ص ١٢٣؛ بحار الأنوار، ج

المجبّرة[١]، حيث تمّت الإشارة في كلا الكتابين إلىٰ الآيات التي تردّ مذهبيهما.

كما تمّ شرح العديد من العناوين في **تفسير القمّي** دون أن ترد في فهرس العناوين، وإنّ بعضها قد تمّ شرحه في **تفسير النعماني**[٢]، والبعض الآخر لم يرد شرحه في **تفسير النعماني** أيضاً[٣].

وهناك عنوان ورد ذكره وشرحه في **تفسير القمّي** وفي فهرس العناوين، ولم يرد ذكره في **تفسير النعماني** أبداً[٤]؛ فمن أين نشأت هذه الاختلافات؟

٥، ص ٥)، وفي تفسير القمّي، ج ١، ص ١٩٨ (ذيل سورة الأنعام) قال بشأن الآية القائلة: (مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ): هو ردّ علىٰ قدرية هذه الأمّة. واضح أنّ المراد من القدرية هنا هم المعتزلة، وهذا يؤيّد أن يكون المراد من هذه المفردة في تفسير النعماني هم المعتزلة أيضاً.

(١) الجهم بن صفوان (م ١٢٨) الذي تنسب إليه فرقة الجهمية.

(٢) تفسير القمّي، ج ١، ص ١٠: وأمّا ما هو محرّف منه (تفسير النعماني، ص ٢٦؛ وانظر أيضاً: ص ٤، الرقم: ٢٤)، ص ١١: وأمّا ما لفظه ماض وهو مستقبل (تفسير النعماني، ص ٤، رقم: ٢٢، وتوضيحه في ص ٢٦)، ص ١٥: وأمّا ما هو متّفق اللفظ ومختلف المعنىٰ (تفسير النعماني، ص ٥، رقم: ٣٢، وتوضيحه في ص ٣٢ من دون ذكر عنوان).

(٣) تفسير القمّي، ج ١، ص ١١: ما لفظه واحد ومعناه جمع (تفسير النعماني، ص ٥، رقم: ٢٠).

(٤) تفسير القمّي، ج ١، ص ٥، رقم ٣٧: ردّ علىٰ من أنكر خلق الجنّة والنّار، وشرحه في ص ٢١؛ وفي تفسير القمّي، ص ٤، رقم ١٢ تمّ التعبير بـ (ما تأويله مع تنزيله)، وتمّ شرحه في ص ١٣، ولم يرد في فهرسة تفسير النعماني، ولكن تمّت الإشارة في هذا العنوان في ص ٦٨، وقد تمّ شرحه في ص ٧٨ من دون ذكر عنوان،

يبدو أنّ الكثير منها قد نشأ من الاختلاف في نسخ هذين الكتابين الروائيّين .

وإنّما هناك مورد واحد فقط يختلف فيه هذان الكتابان اختلافاً كاملاً، وهو أمر ملفت للانتباه : ففي **تفسير القمّي**، ج ١، ص ٢٠ ذكر عنوان : (أمّا الردّ علىٰ من أنكر الرؤية) وقام بتوضيحه[١] . وقد ورد هذا العنوان في فهرس عناوين تفسير النعماني بالنحو التالي : (ردّ علىٰ من أثبت الرؤية) (رقم : ٤٧) من دون أن يقوم بتوضيحه .

ومن الجدير ذكره أنّ بعض عناوين فهرس **تفسير القمّي** قد تمّ شرحها باختلاف يسير، حيث جاء ذكرها بالمعنىٰ[٢] .

ويبدو حدوث سقط في فهرسة العناوين . وفي تفسير القمّي ، ص ٤ ، رقم : ٥ تمّ التعرّض إلىٰ الردّ علىٰ المعتزلة . وقد تمّ شرحه في ص ٢٣ ولم يرد توضيح ذلك في تفسير النعماني ، ولكن يبدو أنّهم القدرية الذين ورد ذكرهم في فهرسة عناوين تفسير النعماني في رقم : ٤٠ .

(١) وبطبيعة الحال تمّت الإشارة في شرح هذا العنوان إلىٰ رواية ، وقد تمّت الإشارة فيه إلىٰ أنّ هذه الرواية لا تؤدّي إلىٰ التشبيه ، انظر أيضاً : تفسير القمّي ، ج ٢ ، ص ٣٣٤ .

(٢) ومن المناسب هنا أن نقدّم مقارنة كاملة بين هذه النصوص . وفي البداية سنورد العناوين علىٰ ترتيب فهرسة عناوين تفسير القمّي ، وبعد ذلك نستعرض إحالات شرحها في تفسير القمّي . وبعد ذلك نذكر رقم العنوان في فهرسة عناوين تفسير النعماني ، ونشير إلىٰ موارد الاختلاف بينها :

تفسير القمّي : رقم ١ : منه ناسخ ومنه منسوخ . (شرح : فأمّا الناسخ والمنسوخ ، ص ٦ . تفسير النعماني ، رقم ٨) . رقم ٢ : منه محكم ومتشابه . شرح : وأمّا المحكم . . . وأمّا المتشابه . . . ، ص ٧ . (تفسير النعماني ، رقم ٩) . رقم ٣ : منه عام ومنه

خاص . انظر : رقم ٨ (تفسير النعماني ، رقم ١٠) . رقم ٤ : منه تقديم ومنه تأخير . شرح : وأمّا التقديم والتأخير ، ص ٨ . (تفسير النعماني ، رقم ١١ ، مقدم ومؤخر) . رقم ٥ : منه منقطع ومنه معطوف . شرح : أمّا المنقطع المعطوف ، ص ٩ . (تفسير النعماني ، رقم ١٥ ، منقطع ومعطوف ، وبعد ذلك في رقم ١٦ ذكر المنقطع غير المعطوف) . رقم ٦ : منه حرف مكان حرف . شرح ص ٩ . (تفسير النعماني ، رقم ١٧) . رقم ٧ : منه علىٰ خلاف ما أنزل الله . شرح في ص ١٠ وبعد ذلك : وأمّا ما هو محرّف منه . (تفسير النعماني ، رقم ٢٥ : منه ما هو علىٰ خلاف تنزيله ، وانظر أيضاً : رقم ٣٩ : منه ما تأليفه وتنزيله علىٰ غير معنىٰ ما أنزل فيه) . رقم ٨ : منه ما لفظه عام ومعناه خاص . رقم ٩ : منه ما لفظه خاص ومعناه عام (وقد ورد هذان الرقمان في شرح ص ٧ و٨) . (في تفسير النعماني رقم ١٨ : ما لفظه خاص ، وفي رقم ١٩ : ما لفظه عام محتمل العموم وهو لا يخلو من الخلل . انظر أيضاً : تفسير النعماني ، ص ٢٣ وص ٢٥) . رقم ١٠ : منه آيات بعضها في سورة وتمامها في سورة أخرىٰ . شرح في ص ١٢ . (تفسير النعماني رقم ٢٩) . رقم ١١ : منه ما تأويله في تنزيله . شرح في ص ١٣ . (تفسير النعماني ، رقم ٢٦) . رقم ١٢ : منه ما تأويله مع تنزيله . شرح في ص ١٣ (لم يرد في فهرسة عناوين تفسير النعماني ، بيد أنّه تمّت الإشارة إلىٰ هذا العنوان في ص ٦٨ ، وجاء توضيحه دون ذكر العنوان في ص ٧٨) . رقم ١٣ : منه ما تأويله قبل تنزيله . شرح ص ١٤ (تفسير النعماني ، رقم ٢٧) . رقم ١٤ : منه ما تأويله بعد تنزيله . شرح ، ص ١٤ . (تفسير النعماني ، رقم ٢٨) . رقم ١٥ : منه رخصة إطلاق بعد الحظر . شرح ص ١٥ : وأمّا الرخصة التي هي بعد العزيمة . (تفسير النعماني ، رقم ٣٣ : منه آيات فيها رخصة وإطلاق بعد العزيمة ، وانظر أيضاً : رقم ١٢ ، عزائم ورخص) . رقم ١٦ : منه رخصة صاحبها بالخيار إن شاء فعل وإن شاء ترك . شرح في ص ١٥ مع تبديل الفعل بالأخذ . (تفسير النعماني ، رقم ٣٤ بعبارة : إن شاء أخذ وإن شاء تركها) . رقم ١٧ : منه رخصة ظاهرها خلاف باطنها ، يعمل بظاهرها ولا يُدان بباطنها . شرح في ص ١٥ (تفسير النعماني ، رقم ٣٥ : منه رخصة ظاهرها خلاف باطنها يعمل بظاهرها عند التقية ولا يعمل بباطنها) . رقم ١٨ : منه ما علىٰ لفظ الخبر

ومعناه حكاية عن قوم . شرح في ص ١٦ : وأمّا ما لفظه خبر ومعناه حكاية . (تفسير النعماني ،رقم ٢٣ : منه ما لفظه علىٰ الخبر ومعناه حكاية عن قوم آخرين) . رقم ١٩ : منه آيات نصفها منسوخة ، ونصفها متروكة علىٰ حالها . شرح في ص ١٢ (تفسير النعماني ، رقم ٣٠ : منه آيات نصفها منسوخ ، ونصفها متروك علىٰ حاله) . رقم ٢٠ : منه مخاطبة لقوم ، ومعناه لقوم آخرين . شرح في ص ١٢ (تفسير النعماني ، رقم ٣٦ : منه مخاطبة لقوم والمعنىٰ لآخرين) . رقم ٢١ : ومنه مخاطبة للنبيّ ﷺ والمعنىٰ أمّته . شرح في ص ١٦ بتبديل أمّته بـ (لأمّته) . (تفسير النعماني ، رقم ٣٧ : منه مخاطبة للنبيّ ﷺ ومعناه واقع علىٰ أمّته) . رقم ٢٢ : منه ما لفظه مفرد ومعناه جمع . شرح في ص ١١ : وأمّا ما لفظه جمع ومعناه واحد وهو جار في الناس ، وبعد ذلك : وأمّا ما لفظه واحد ومعناه جمع . . . وأمّا ما لفظه ماض وهو مستقبل . . . (تفسير النعماني ، رقم ٢٠ : منه ما لفظه واحد ومعناه جمع ، وبعد ذلك ، رقم ٢١ : ما لفظه جمع ومعناه واحد ، رقم ٢٢ : ما لفظه ماض ومعناه مستقبل) . رقم ٢٣ : منه ما لا يعرف تحريمه إلّا بتحليله . لم يرد في الشرح (وقد ذكر في تفسير النعماني ، رقم ٣٨ ولم يتمّ شرحه) . رقم ٢٤ : منه ردّ علىٰ الملحدين . لم يرد في الشرح (في تفسير النعماني رقم ٤٠ جاء هذا العنوان : منه ردّ من الله تعالىٰ ، واحتجاج علىٰ جميع الملحدين والزنادقة والدهرية والثنوية والقدرية والمجبّرة وعبدة الأوثان وعبدة النيران) . رقم ٢٥ : منه ردّ علىٰ الزنادقة . انظر : رقم ٢٤ . شرح ص ١٧ (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) رقم ٢٦ : منه ردّ علىٰ الثنوية ، انظر : رقم ٢٤ . شرح في ص ١٧ (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) رقم ٢٧ : منه ردّ علىٰ الجهمية ، انظر : رقم ٢٤ ، ويبدو أنّ المراد هم المجبّرة الذين سيرد ذكرهم في رقم ٣٣ (لم يرد في الشرح ولا في تفسير النعماني) . رقم ٢٨ : منه ردّ علىٰ الدهرية ، انظر : رقم ٢٤ . شرح في ص ١٨ . (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) . رقم ٢٩ : منه ردّ علىٰ عبدة النيران ، انظر : رقم ٢٤ . لم يرد في الشرح (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) . رقم ٣٠ : منه ردّ علىٰ عبدة الأوثان . انظر : رقم ٢٤ . شرح في ص ١٧ (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) . رقم ٣١ : منه ردّ علىٰ المعتزلة ، انظر : رقم ٢٤ ، وأيضاً رقم ٣٢ . شرح في ص ٢٣ (لم يرد في تفسير النعماني) . رقم

٣٢ : منه ردّ علىٰ القدرية ، انظر : رقم ٢٤ ، ويبدو أنّ المراد هم المعتزلة الذين ورد ذكرهم في الرقم السابق . لم يرد في الشرح . (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) . رقم ٣٣ : منه ردّ علىٰ المجبّرة ،انظر : رقم ٢٤ وأيضاً رقم ٢٧ . شرح في ص ٢٢ (تفسير النعماني ، رقم ٤٠) . رقم ٣٤ : منه ردّ علىٰ من أنكر من المسلمين الثواب والعقاب بعد الموت يوم القيامة . شرح في ص ١٩ : وأمّا الردّ علىٰ من أنكر الثواب والعقاب . . . ومثله كثير ممّا هو ردّ علىٰ من أنكر عذاب القبر (تفسير النعماني ، رقم ٤٤ : منه ردّ علىٰ من زعم أن ليس بعد الموت وقبل القيامة ثواب وعقاب) . رقم ٣٥ : منه ردّ علىٰ من أنكر المعراج والإسراء ، شرح في ص ٢٠ (تفسير النعماني ، رقم ٤٦ : منه ردّ علىٰ من أنكر الإسراء به ليلة المعراج) . رقم ٣٦ : منه ردّ علىٰ من أنكر الميثاق في الذرّ (لم يرد في الشرح ولا في تفسير النعماني) . رقم ٣٧ : منه ردّ علىٰ من أنكر خلق الجنّة والنار . شرح في ص ٢١ (لم يرد في تفسير النعماني) رقم ٣٨ : منه ردّ علىٰ من أنكر المتعة والرجعة . شرح في ص ٢٤ : وأمّا الرد علىٰ من أنكر الرجعة (تفسير النعماني ، رقم ٥١ : منه ردّ علىٰ من أنكر الرجعة ولم يعرف تأويلها) . رقم ٣٩ : منه ردّ علىٰ من وصف الله عزّ وجل . شرح في ص ٢٥ (تفسير النعماني ، رقم ٥٠ : منه ردّ علىٰ من وصف الله تعالىٰ وحده) . رقم ٤٠ : منه مخاطبة الله عزّ وجلّ لأمير المؤمنين والأئمّة ، وما ذكره الله من فضائلهم . لم يرد في الشرح (تفسير النعماني ، رقم ٥٤ : منه معرفة ما خاطب الله عزّ وجل به الأئمّة والمؤمنين ، ولكن لم يرد توضيح بهذا الشأن ، انظر أيضاً : تفسير النعماني ، رقم ٥٨) ؛ رقم ٤١ : فيه خروج القائم وأخبار الرجعة وما وعد الله تبارك وتعالىٰ الأئمّة من النصرة والانتقام من أعدائهم . لم يرد في الشرح (تفسير النعماني ، رقم ٥٥ : منه أخبار خروج القائم منّا عجّل الله تعالىٰ فرجه ، ولكن لم يرد له شرح) . رقم ٤٢ : فيه شرائع الإسلام وأخبار الأنبياء ، ومولدهم ومبعثهم وشريعتهم وهلاك أمّتهم . لم يرد في الشرح (تفسير النعماني ، رقم ٥٦ : منه ما بيّن الله تعالىٰ فيه شرائع الإسلام وفرائض الأحكام والسبب في معناه بقاء الخلق ومعائشهم ووجوه ذلك ، ورقم ٥٧ : منه أخبار الأنبياء وشرائعهم وهلاك أممهم) . رقم ٤٣ : فيه ما نزل بمغازي النبيّ ﷺ . لم يرد شرحه (تفسير النعماني ، رقم ٥٨ : منه ما بيّن الله تعالىٰ من مغازي

كما يمكن لنا ـ من خلال مقارنة العناوين التي تمّت فهرستها في مقدّمة **تفسير القمّي** وشرحها، وكذلك مقارنتهما **بتفسير النعماني**ـ أن نتوصّل إلىٰ مجموعة من التحريفات التي تسلّلت إلىٰ مقدّمة **تفسير القمّي**.

التحريفات في مقدّمة تفسير القمّي:

ـ جاء في الرقم ٥ من مقدّمة تفسير القمّي: «منه منقطع ومنه معطوف»، والصحيح: (منه منقطع معطوف). كما هو موضّح في شرح المتن في ص ٩، كما نشاهد في **تفسير النعماني** رقم ١٥ عنوان «منقطع ومعطوف»، وإنّ واو العطف في العبارة زائدة.

ـ وفي الرقم ٣٤: «منه ردّ علىٰ من أنكر من المسلمين الثواب والعقاب بعد الموت يوم القيامة»، ويبدو أنّ العبارة يجب أن تكون (قبل يوم القيامة)؛ حيث تعني عذاب القبر، وقد تمّ شرحها في ص ١٩. وقد ورد في **تفسير النعماني** رقم ٤٤ علىٰ الشكل الآتي: «منه ردّ علىٰ من زعم أن ليس بعد الموت وقبل القيامة ثواب وعقاب».

النبيّ ﷺ وحروبه وفضائل أوصيائه وما يتعلّق بذلك ويتّصل به). رقم ٤٤: فيه ترهيب. شرح في ص ٢٦ (تفسير النعماني، رقم ٤) رقم ٤٥: فيه ترغيب، شرح في ص ٢٦. (تفسير النعماني، رقم ٣). رقم ٤٦: فيه أمثال. لم يرد في الشرح (تفسير النعماني، رقم ٦: مثل). رقم ٤٧: فيه أخبار وقصص. شرح في ص ٢٦. وأمّا القصص فهو ما أخبر الله تعالىٰ نبيّه ﷺ من أخبار الأنبياء وقصصهم (تفسير النعماني، رقم ٧، القصص).

ـ وفي الرقم ٣٨: «منه ردّ علىٰ من أنكر المتعة والرجعة»، يبدو أن كلمة (المتعة) زائدة. (الشرح في ص ٢٤)، وفي **تفسير النعماني** رقم ٥١).

و ـ تفسير النعماني ورسالة سعد بن عبد الله:

قال العلّامة المجلسي بعد نقله رسالة النعماني في **بحار الأنوار** بشكل كامل: «أقول: وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي ـ رحمه الله ـ قال: حدّثني سعد الأشعري القمّي أبو القاسم ـ رحمه الله ـ وهو مصنّفه: الحمد لله ذي النعماء والآلاء، والمجد والعزّ والكبرياء، وصلّىٰ الله علىٰ محمّد سيّد الأنبياء، وعلىٰ آله البررة الأتقياء، روى مشايخنا عن أصحابنا، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف كلّها شاف كاف: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل».

ثمّ استطرد العلّامة المجلسي قائلاً: «وساق الحديث إلىٰ آخره، لكنّه غيّر الترتيب، وفرّقه علىٰ الأبواب، وزاد فيما بين ذلك بعض الأخبار»[1].

وفي الجزء الثاني والتسعين من **بحار الأنوار** بعد ذكر سند هذه الرسالة نقل عنها بابين، وهما: باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله عزّ وجلّ ممّا رواه مشايخنا رحمة الله عليهم عن العلماء من آل محمّد صلوات الله عليه وعليهم، وباب تأليف القرآن وأنّه علىٰ غير ما أنزل الله

---

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٩٧.

عزّ وجل[١] .

وحيث إنّ مضمون هذه الرسالة في الغالب يشبه مضمون **تفسير النعماني**، فإنّ العلّامة المجلسي قد اكتفىٰ بالنقل عن **تفسير النعماني**، فقط وامتنع عن النقل من الرسالة، وإنّما قام بنقل الروايات الخاصّة **برسالة سعد بن عبد الله** في أجزاء مختلفة من **بحار الأنوار**[٢] .

هناك نسخة **لرسالة سعد بن عبد الله** محفوظة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي برقم ١٢٣٦٦ / ٢، وقد جاء في نهايتها: «هذا ما وصل إليّ من نسخة الرسالة الشريفة، استنسختها بعجلة في أرض الغريّ في شهر جمادىٰ الأولىٰ ١٣٠٣، وأنا العبد محمّد باقر بن محمّد جعفر الهمداني البهاري، وهذا مطابق للنسخة التي أخذت منها، ولكنّها لم تكن سالمة حقّ السلامة كما ترىٰ». [الورقة ٢ / ٣٨].

في هذه الرسالة لم يقدّم مزيداً من التوضيح بشأن أصل هذه الرسالة،

---

(١) المصدر أعلاه، ج ٩٢، ص ٦٠ ـ ٧٣، وقد ورد هذان البابان في مخطوطة الرسالة، الورقة ١٦ / ١ إلىٰ الورقة ٢٢ / ١.

(٢) المصدر أعلاه، ج ٦٥، ص ٣٨٧، (تفسير النعماني، بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٦١)؛ ج ٦٦، ص ٢٩ (بالإشارة)؛ ج ٨٣، ص ٤٧ (تفسير النعماني، بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٥)؛ ج ٨٤، ص ٧١ (وقد ورد جانب من هذه الرواية في الكافي، ج ٢، ص ٣٦ ضمن رواية أبي عمرو الزبيري عن الإمام الصادق (عليه السلام). وكذلك في تفسير العياشي، ج ١، ص ٦٣، هامش سورة البقرة، ومرسلاً في دعائم الإسلام، ج ١، ص ٨)؛ ج ٨٤، ص ٣٨٢ (تفسير النعماني، بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٦١) وكذلك تكرّر مقطعان من البابين المنقولين في بحار الأنوار بشكل كامل، وفي ج ٥٣، ص ١١٧، (ج ٩٢، ص ٦٤) وج ١٠٣، ص ٣٠٥ (ج ٩٢، ص ٦٥).

وفي نسخة **تفسير النعماني**[١] جاء في عبارتها الأخيرة: «كتب ذا العبد الفاقر محمّد المدعو بباقر معجّلاً لمحض وجود النسخة في أرض الغريّ، وختم في يوم الجمعة: ١٤ / شهر جمادىٰ الأولىٰ / ١٣٠٣ من نسخة مغشوشة كتب في ١٠٦٣».

وهناك احتمال كبير في أنّ **رسالة سعد بن عبد الله** و**تفسير النعماني** قد وضعتا إلىٰ جوار بعضهما في نسخة واحدة، وإنّ المرحوم البهاري قد استنسخهما من هذه النسخة. وقد تمّ تعريف نسخة المرحوم البهاري في فهرسة مكتبة آية الله المرعشي، ج ٣١، ص ٢٥٩.

---

(١) إنّ هذه النسخة من تفسير النعماني نافعة لحلّ بعض إشكالات النقل الموجودة في بحار الأنوار عن تفسير النعماني. ففي هذه النسخة مثلاً هناك إضافة لعبارة (منه ما تأويله مع تنزيله) (الورقة ١ / ٤) بعد عبارة: (منه ما تأويله في تنزيله) (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٤، رقم ٢٦ عن فهرسة عناوين تفسير النعماني) وهذا هو الصحيح وقد سقط في نقل بحار الأنوار (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٧٨ ـ ٨٢ وكذلك ص ٦٨ و٧٩). وقد عمدنا في الأقسام السابقة من المقال ـ ضمن العناوين التي جاء شرحها في تفسير النعماني ولم تذكر في الفهرسة ـ إلىٰ ذكر هذا المورد وأشرنا إلىٰ أنّ الظاهر حدوث سقط في النسخ الموجودة في الفهرسة.

المثال الآخر علىٰ جدوائية هذه النسخة في مورد عبارة بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٧٢ حيث تمّت الإشارة في الحاشية ٢ إلىٰ وقوع سقط في الحديث. في نسخة روقة ٢ / ٧٤ إضافة لعدّة أسطر.

نظرة سريعة في نسخة المرحوم البهاري[1] :

---

(١) فيما يلي ننقل عناوين فصول هذه الرسالة عن هذه النسخة ، علىٰ النحو الآتي :
فأمّا الترغيب ... فأمّا الترهيب ... ومثل الجدل ... (ورقة ١ / ١) ، وأمّا القصص فإنّه ينقسم ثلاثة أقسام : منها ما كان قبل النبيّ ﷺ ، ومنها ما كان في عصره ، ومنها ما حكىٰ الله جلّ وعزّ عمّا يكون بعده ، فأمّا ما مضىٰ ... (ورقة ٢ / ١) ، وأمّا الذي كان في عصر النبيّ ﷺ ... وأمّا قصص ما يكون بعد النبيّ ﷺ ... فأمّا المثل ... ، وهو علىٰ أربعة أوجه ، ومنه ما تأويله في تنزيله ، ومنه ما تأويله مع تنزيله ، ومنها ما تأويله قبل تنزيله ، ومنها ما تأويله بعد تنزيله ، فأمّا الذي تأويله في تنزيله ... (ورقة ١ / ٢) ، وأمّا الذي تأويله مع تنزيله ... (ورقة ٢ / ٢) ، وأمّا الذي تأويله قبل تنزيله ... (ورقة ١ / ٣) ، وأمّا الذي تأويله بعد تنزيله ... (ورقة ٢ / ٧) ، باب الناسخ والمنسوخ (ورقة ١ / ٨) ، باب المحكم والمتشابه ، فأمّا المحكم والمتشابه ... (ورقة ١ / ١٠) ، فأمّا المحكم ... (ورقة ٢ / ١٠) ، وأمّا المتشابه ... (ورقة ١ / ١١) ، وأمّا الخاصّ والعام فإنّ الآية ربّما كان لفظه لفظ العموم ومعناه معنىٰ الخصوص ، ومنه ما كان لفظه لفظ العموم (ورقة ٢ / ١٤) ، ومعناه معنىٰ العموم ، ومنه ما كان لفظه لفظ الخصوص ، ومعناه معنىٰ العموم ، فأمّا ما معناه معنىٰ الخصوص ولفظه لفظ العموم ... (ورقة ١ / ١٥) ، ومنه (في الحاشية : أمّا ظ) ما لفظه لفظ العموم ومعناه معنىٰ الخصوص ... وأمّا لفظه الخصوص ومعناه معنىٰ العموم ... (ورقة ٢ / ١٥) ، باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله عزّ وجلّ ممّا رواه مشايخنا عن العلماء من آل محمّد : (ورقة ١ / ١٦) ، باب تأليف القرآن وإنّه علىٰ غير ما أنزل الله عزّ وجلّ (ورقة ٢ / ١٨) ، ورد هذان البابان في بحار الأنوار ، ج ٩٢ ، ص ٦٠ ـ ٧٣) ، وفي القرآن احتجاج الله علىٰ الملحدين الذين عدلوا عن التوحيد ... (ورقة ١ / ٢٢) ، وممّا احتجّ الله علىٰ عبدة الأوثان .. (ورقة ٢ / ٢٢) ، وممّا احتجّ الله علىٰ من قال بالإثنين ... (ورقة ١ / ٢٣) ، وما احتجّ به جلّ ذكره علىٰ أهل الدهر ... (ورقة ١ / ٢٣) ، وفي القرآن أشياء قد ذكرها الله حكايات قوم قالوها فنزل القرآن بهذا علىٰ لفظ الخبر وهي حكايات ... (ورقة ٢ / ٢٣) ، وقد احتجّ رسول الله ﷺ علىٰ النصارىٰ ... (ورقة ٢ / ٢٣) ، قد بيّن

في بداية هذه الرسالة نشاهد عنوان (**تفسير سعد الأشعري القمّي**)،

الله تبارك وتعالىٰ في القرآن إنّ بقاء هذا الخلق من أربعة أوجه : الأمر والنهي ، والغذاء والأكنان ، واللباس والتناكح ؛ فالأمر والنهي فيهما باب واحد ... وأمّا الغذاء فإنّه من نبات الأرض والأنعام ... وأمّا ما جعله الله غذاؤهم من جهة الأنعام ... (ورقة ١ / ٢٤) ، وأمّا الأكنان واللباس ... وأمّا التناكح ... وقد بيّن الله جلّ وعزّ سبب معاش الخلق فأعلمنا أنّها من خمسة أوجه من الإمارة والعمارة والتجارة والإجارة والصدقات ، فأمّا الإمارة ... (ورقة ٢ / ٢٤) ، وأمّا باب العمارة ... ، وأمّا باب التجارة ... وأمّا باب الإجارة ... وأمّا باب الصدقات ... (ورقة ٢ / ٢٥) ، والملك له دعائم أربعة : القدرة والهيبة والسطوة والأمر والنهي ومجراهما واحد ، وأمّا باب القدرة ... (ورقة ٢٦ / ٢) ، وقد احتجّ بعض من أنكر هذا ، فقال : قد رأينا حزوباً من البهائم لا يُحصىٰ عددها تبقىٰ بلا أمر ولا نهي ولا ثواب ولا عقاب ... (ورقة ٢ / ٢٧) ، وقد قال بعض أصحابنا في المستبهم ... (ورقة ٢ / ٢٧) ، وقد ذهب بعضهم هذا السواد الأعظم من المرجئة والقدرية والخوارج إلىٰ ... فكان من الردّ عليهم أن قيل ... (ورقة ١ / ٢٩) ، باب الإيمان والكفر والشرك والضلال والظلم ، فأمّا باب الإيمان ... (ورقة ١ / ٣٠) ، ... قلت : فأخبرني عن وجه الكفر في كتاب الله عزّ وجلّ؟ فقال : الكفر في كتاب الله علىٰ خمسة أوجه ... (ورقة ١ / ٣٣) ، وأمّا الشرك وليس تفسيره في هذا الحديث ، فهو علىٰ ثلاثة أوجه ... ، وأمّا الظلم فهو علىٰ وجوه .... (ورقة ٢ / ٣٣) ، باب حدود الفروض التي فرضها الله علىٰ خلقه ، وهي خمسة فكبار حدود الصلاة ... (ورقة ٣ / ٣٤) ، كبار حدود الزكاة ... كبار حدود الحجّ ... كتاب حدود الصوم ... (ورقة ٢ / ٣٤) ، كبار حدود الوضوء ... كبار حدود الولاية ... (ورقة ١ / ٣٥) ، وجعل الله جلّ وعزّ لهذه الفرائض الأربع دلالتين ، وهما أعظم الدلائل في السماء الشمس والقمر ... (ورقة ٢ / ٣٥) ، باب فيما تأويله من القرآن قبل تنزيله ... (ورقة ٢ / ٣٥) ، الأمر في القرآن علىٰ وجوه ... ومنه علىٰ جهة العذاب ... ومنه علىٰ جهة الترهيب ... باب في العصمة ، قال قوم في عصمة الأنبياء والرسل والأوصياء أقاويل مختلفة ... (ورقة ٢ / ٣٧) .

وبعد البسملة والسند وخطبة الكتاب يبدأ نصّ الرسالة كما نقله العلّامة المجلسي. وبعد توضيح الآيات المرتبطة بالترغيب والترهيب والجدل [ورقة ١ / ١] عمد إلىٰ تقسيم القصص إلىٰ ثلاثة أقسام وهي: (ما كان قبل النبيّ ﷺ)، و(ما كان في عصره)، و(ما حكىٰ الله جلّ وعزّ عمّا يكون بعده)، وقام بتوضيح هذه الأقسام، ويستشهد لذلك ببعض الآيات [ورقة ٢ / ١ و١ / ٢]، ثمّ استطرد في ذكر أمثلة علىٰ (المثل)، ولا نشاهد توضيحاً بشأن الأمر والنهي في هذا القسم من الرسالة.

وبعد ذلك عمد مؤلّف هذه الرسالة إلىٰ تقسيم الآيات القرآنية إلىٰ أربعة أنواع، وهي: (ما تأويله في تنزيله، وما تأويله مع تنزيله، وما تأويله قبل تنزيله، وما تأويله بعد تنزيله)، مع توضيح هذه الأنواع وذكر بعض الشواهد علىٰ كلّ واحد منها [ورقة ١ / ٢ فما بعد]، ثمّ تعرّض في هذه الرسالة إلىٰ باب الناسخ والمنسوخ [ورقة ١ / ٨]، وباب المحكم والمتشابه [ورقة ١ / ١٠]، ثمّ إلىٰ بابين آخرين في هذه الرسالة منقولين في **بحار الأنوار** بشكل كامل [ورقة ١ / ١٦ إلىٰ ١ / ٢٢]، وقد اشتملت هذه الرسالة علىٰ الكثير من البحوث الواردة في **تفسير النعماني**، وغالبية هذه البحوث موجودة في مختلف أبواب الرسالة وهي في الرسالة أوسع منها في **تفسير النعماني**، وإن كان الإطار العام للمطالب واحد في كلا الكتابين.

وقد كتبت العناوين والفصول في هذه النسخة باللون الأحمر، كما نشاهد بعض الإصلاحات بهذا اللون أيضاً، وربّما كان ذلك ناشئاً عن المقابلة

مع النسخة الأصل أو اجتهاد في التصحيح .

اسم الرسالة ونسبتها إلىٰ سعد بن عبد الله :

ذكرنا أنّه قد جاء في بداية مخطوطة هذه الرسالة عنوان (**تفسير سعد الأشعري القمّي**) ، وقد عبّر عنها العلّامة المجلسي تارة بـ: عبارة «رسالة سعد بن عبد الله في أنواع آيات القرآن»[١] ، وتارة أخرىٰ بعبارة «تفسير سعد بن عبد الله برواية ابن قولويه عنه»[٢] ، وإنّ كلا هذين التعبيرين يُشيران إلىٰ محتوىٰ الكتاب ، ولا يتحدّثان عن تسمية خاصّة لهذه الرسالة .

وقد استعمل العلّامة المجلسي في مقدّمة **بحار الأنوار** تعبيراً جديداً تناول فيه هذه الرسالة لا نشاهده في أيّ موضع آخر من **بحار الأنوار** ، فعند ما تناول مصادر كتاب **بحار الأنوار** ذكر هذه الرسالة بعبارة : «كتاب ناسخ القرآن ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، للشيخ الثقة الجليل القدر سعد بن عبد الله الأشعري ، رواه عنه جعفر بن محمّد بن قولويه ، وستأتي الإشارة إليه أيضاً في كتاب القرآن»[٣] ، وقد أخذت هذه التسمية طريقها إلىٰ كتاب **الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة** للعلّامة الطهراني ، لتنتقل بعد ذلك إلىٰ فهرس المخطوطات

---

(١) محمّد باقر المجلسي ، بحار الأنوار ، ج ٥٣ ، ص ١١٧ ؛ ج ٩٢ ، ص ٤٠ ؛ وانظر أيضاً : ج ٦٩ ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر أعلاه ، ج ٨٣ ، ص ٤٧ ؛ ج ٨٤ ، ص ٧١ و٣٧٢ ؛ ج ١٠٣ ، ص ٣٠٥ .

(٣) المصدر أعلاه ، ج ١ ، ص ١٥ .

في مكتبة آية الله المرعشي النجفي[١]، وإنّ هذه التسمية مقتبسة من ترجمة سعد بن عبد الله في **رجال النجاشي**، حيث نسب في هذه الترجمة كتاباً بهذا الاسم إلىٰ سعد بن عبد الله[٢]، بيد أنّنا لم نعثر علىٰ دليل معتبر لهذه النسبة، وحتّىٰ إذا قبلنا بأصل نسبة هذا الكتاب إلىٰ سعد بن عبد الله، إلّا أنّنا لم نعثر علىٰ دليل يثبت أنّ هذه الرسالة هي ذات الكتاب الذي ورد اسمه في رجال النجاشي، خصوصاً مع الالتفات إلىٰ أنّ هذه الرسالة لا تختصّ فقط ببحث الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه، وإنّ باب الناسخ والمنسوخ لم يأت في بداية الرسالة كي يكون ذلك توجيهاً لهذه التسمية، وإنّما جاء هذا الباب في الورقة الثامنة، ممّا يعني أنّ خمس حجم هذه الرسالة قد تقدّم علىٰ هذا الباب.

وأمّا فيما يتعلّق بأصل نسبة هذا الكتاب إلىٰ سعد بن عبد الله، فيجب معرفة الأمور التالية:

أوّلاً: لم يتّضح من هو قائل العبارة الأولىٰ من الكتاب والتي تقول: «حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي».

ثانياً: لا نشاهد في النسخة المتوفّرة من هذا الكتاب أيّ شواهد تمنحها

---

(١) العلّامة الطهراني، الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، ج ٢٤، ص ٧؛ وفي ج ٤، ص ٢٧٦، تمّ إرجاع تفسير سعد بن عبد الله إلىٰ هذا العنوان أيضاً. فهرست النسخ المخطوطة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ج ٣١، ص ٢٥٩.

(٢) رجال النجاشي، ص ١٧٧، رقم ٤٦٧.

اعتباراً، من قبيل: البلاغ والمقابلة والإمضاء وتأييد علماء السلف وما إلىٰ ذلك من الموارد، وإنّ أوصاف النسخة التي كانت بحوزة العلّامة المجلسي فإنّها غير واضحة، ومجرّد وصف العلّامة المجلسي لهذه الرسالة بأنّها قديمة لا ينهض دليلاً علىٰ اعتبارها، وفي الوقت الراهن لا توجد لهذه الرسالة غير نسخة واحدة، وهي نسخة البهاري.

ثالثاً: إنّ مقارنة أسانيد الكتاب مع الأسانيد المعروفة للمؤلّف يمكنها ـ أحياناً ـ أن تكون مؤيّداً علىٰ صحّة انتساب الكتاب إليه، في حين لا يوجد في هذا الكتاب أيّ سند يساعدنا في إثبات نسبة الكتاب إلىٰ المؤلّف.

رابعاً: ليس بأيدينا أيّ كتاب آخر لسعد بن عبد الله في علم الحديث أو علوم القرآن حتّىٰ نتمكّن من خلاله أن نقارن بينه وبين هذه الرسالة لكي يساعدنا في إثبات نسبة هذا الكتاب إلىٰ سعد بن عبد الله، فليس لسعد سوىٰ رسالة المقالات والفرق، حيث يذكر فيها مختلف الفرق الشيعية، ولا ربط لها بموضوع هذه الرسالة، أمّا كتابه **بصائر الدرجات** واختصاره فهو مفقود، وإنّ الرسالة المطبوعة تحت عنوان **مختصر بصائر الدرجات** هو كتاب للحسن بن سليمان الحلّي، وهو عبارة عن مختارات من مختلف الكتب، وأوّلها هو **مختصر بصائر الدرجات** لسعد بن عبد الله، وإنّ القسم المختار من هذا الكتاب[1] في هذا المختصر هو عبارة عن مجموعة من الأحاديث المسندة، ولا يوجد أيّ شبه بينه وبين الرسالة المقصودة في بحثنا، وإنّ الأجزاء

---

(١) مختصر بصائر الدرجات، ص ١ ـ ٣٠، ص ٣٦، ص ٥١ ـ ١٠٦.

الختامية لكتاب **الاختصاص** المنسوب للشيخ المفيد[١] كانت من كتاب **بصائر الدرجات** لسعد بن عبد الله أيضاً[٢]، وهو كذلك لا ارتباط له بهذه الرسالة.

خلاصة الكلام: إنّنا لم نعثر علىٰ أيّ دليل معتبر علىٰ إثبات نسبة هذا الكتاب إلىٰ سعد بن عبد الله.

ومن ناحية أخرىٰ هناك إشكال في سند هذه الرسالة يضعّف هذه النسبة؛ ففي سندها جعفر بن محمّد بن قولويه يروي بلا واسطة عن سعد بن عبد الله مباشرة، في حين لا توجد أيّ رواية في الكتب الروائية وطرق وأسانيد كتب الرجال مثل سند هذه الرواية، وإنّما نجد هذا الراوي يروي تارة عن سعد بن عبد الله بواسطة أبيه[٣]، وتارة أخرىٰ بواسطة أخيه علي[٤].

---

(١) إنّ نسبة هذا الكتاب إلىٰ الشيخ المفيد غير صحيحة. انظر: مجموعة مقالات المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، رقم ٩، ص ١٣٥ ـ ١٨٤، رقم ٥٥، ص ١٩١ ـ ٢٦٤.

(٢) المصدر أعلاه، رقم ٩، ص ١٦٤، رقم ٥٥، ص ٢٣٣.

(٣) هناك الكثير من روايات ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله في كامل الزيارات. وانظر أيضاً: معجم رجال الحديث، ج ١٧، ص ١٦٧ ـ ١٦٨؛ وفي ج ٢٣، ص ١٣٣ من هذا الكتاب ذكر عنوان قولويه مشيراً إلىٰ رواية أبي القاسم بن قولويه أو ابن قولويه عن أبيه، وفي نهاية الرواية ورد أنّ هذا الراوي هو محمّد بن قولويه، وهذا التعبير فيه مسامحة، فإنّ قولويه ليس هو محمّد بن قولويه، وإنّما هو من أجداد محمّد. وفي عنوان أبي القاسم بن قولويه وابن قولويه حدث اختصار في النسب، ولجهة انتسابه إلىٰ الجدّ تمّ حذف عدد من الأشخاص في سلسلة نسبه. انظر: رجال النجاشي، ص ١٢٣، رقم ٣١٨.

(٤) كامل الزيارات، الباب ١ / ٩، ٣ / ٤٨، ٣ / ٨٢.

حيث جاء في ترجمة سعد بن عبد الله في **رجال النجاشي** عن الحسين بن عبد الله أنّه قال: «جئت بالمنتخبات [تأليف سعد بن عبد الله] إلىٰ أبـي القاسم بن قولويه ـ رحمه الله ـ أقرأها عليه؛ فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه، وأنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين»[١].

كما ورد في ترجمة جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسىٰ بن قولويه (أبو القاسم) أنّه روىٰ عن سعد بواسطة أبيه وأخيه، وإنّه لم يسمع من سعد سوىٰ أربع روايات)[٢].

ورغم إمكان القول بانسجام هذين النقلين؛ إذ أنّ الحديث المشـتمل علىٰ مقطعين يعدّ أحياناً حديثين، وأحياناً أخرىٰ حديثاً واحداً، ولكن مهما كان فإنّ الرسالة المنسوبة إلىٰ سعد بـن عـبد الله تشـتمل عـلىٰ الكـثير مـن الروايات، ولا يمكن اعتبارها مجرّد روايتين أو أربع روايات.

وبطبيعة الحال يحتمل أن يكون هناك سقط في سند هذه الرسالة[٣]، ولكن هذا الأمر لا يمكن القطع به.

وبذلك لا نستطيع إثبات نسبة هذا الكتاب إلىٰ سعد بن عبد الله.

اعتبار الرسالة المنسوبة إلىٰ سعد بن عبد الله:

لم نشاهد في هذه الرسالة أيّ رواية مسندة، بل إنّها تشتمل في الغالب

---

(١) رجال النجاشي، ص ١٧٨، رقم ٤٦٧.

(٢) المصدر أعلاه، ص ١٣٣، رقم ٣١٨.

(٣) العلّامة الطهراني، الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة، ج ٢٤، ص ٩.

علىٰ روايات مرسلة ونقل لأقوال العلماء أحياناً، وعلىٰ هذا الأساس فإنّ روايات هذا الكتاب تصنّف ضمن الروايات الضعيفة، وبذلك تكون رواياته ساقطة عن الاعتبار، ولكي نثبت اعتبارها علينا اللجوء إلىٰ القرائن الخارجية.

قال العلّامة المجلسي في اعتبار هذه الرسالة ورسالة النعماني:

«وكتابا التفسير راوياهما معتبران مشهوران، ومضامينهما موافقتان لسائر الأخبار، وأخذ منهما علي بن إبراهيم وغيره من العلماء الأخيار، وعدّ النجاشي من كتب سعد بن عبد الله كتاب **ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه**، وذكر أسانيد صحيحة إلىٰ كتبه، وكتاب **المقالات** عدّه الشيخ والنجاشي من جملة كتب سعد وأوردا أسانيدهما الصحيحة إليه»[1].

والمراد من راوي هذا الكتاب علىٰ ما يبدو هو مؤلّف الكتاب، أي: سعد بن عبد الله الذي تحدّثنا عن نسبة الكتاب إليه، ولم تثبت عندنا هذه النسبة، وإنّ الأسانيد الصحيحة إلىٰ كتب سعد بن عبد الله لا تجدي نفعاً بهذا الشأن.

وإذا تجاوزنا هذه المسألة، فإنّ العلّامة المجلسي قد استند في إثبات الاعتبار لهذين الكتابين إلىٰ أمرين، وهما:

أوّلاً: انسجام وتوافق مضمونيهما مع مضامين سائر الأخبار.

وثانياً: رواية علي بن إبراهيم وغيره من العلماء عنهما.

وفيما يتعلّق بالأمر الأوّل يجدر القول إنّ مراده ـ علىٰ ما يبدو ـ هو

---

(١) محمّد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٢.

الموافقة الإجمالية لمضامين هذين الكتابين مع سائر الأخبار، وإنّ الغاية من هذا الكلام هو إثبات الاعتبار لهذين الكتابين في الجملة، وإلّا فإنّنا لو نظرنا إلىٰ روايات هذين الكتابين رواية رواية سنجد أنّ الروايات التي انفرد بروايتها هذان الكتابان كثيرة جدّاً، ففي بحث الناسخ والمنسوخ ـ علىٰ سبيل المثال ـ تمّ ذكر العديد من الآيات بوصفها ناسخة، في حين لم ترد رواية في تأييد ذلك، وإنّ التوسّع في البحث عن مدىٰ التوافق بين مضامين هذين الكتابين مع سائر الأحاديث بحاجة إلىٰ بحث أوسع وأعمق.

هذا وإنّ روايات **رسالة سعد بن عبد الله** و**تفسير النعماني** علىٰ الرغم من عدم حجّيّتهما، ولكن إذا جاء مضمون هذه الروايات موافقاً لما جاء في سائر الأحاديث الأ خرىٰ ـ وإن لم تكن معتبرة ـ يمكن أن يكون هذا الأمر مؤثّراً في تأييدها، ويشكّل مقدّمة لحصول الاطمئنان بمضمون الحديث.

ومن المفيد هنا التذكير بأنّ إرسال الحديث لا يلازم عدم صحّته، بل إنّ هذه الملازمة لا تصدق حتّىٰ في الأحاديث المعلومة الراوي وكان الراوي فيها ضعيفاً بل كذّاباً أو وضّاعاً، وإنّ ذلك لا يشكّل دليلاً قطعيّاً علىٰ كون الحديث مجعولاً، فإنّ الكذّاب والوضّاع الذي يتعمّد وضع الأحاديث لا يصدر عنه الكذب والوضع فقط، وإنّما الطبيعة في ذلك تقتضي من أمثال هؤلاء الأفراد أن تكون أكثر أحاديثهم صحيحة كي يتمكّنوا من تسريب أكاذيبهم القليلة في المجتمع ضمن الكثير من الأحاديث الصحيحة كي لا يفتضح أمرهم. ولذلك فإنّ أحاديث الضعاف في إطار حساب احتمالات صدق الحديث لها أهمّيّتها

أيضاً، فضلاً عن الأحاديث المرسلة.

وبطبيعة الحال فإنّ انفراد الضعيف برواية الحديث وعدم روايته من قبل الرواة الآخرين يُشكّل نقطة ضعف في الرواية، ويقوّي من احتمال عدم صحّتها.

وإنّ الاختلافات التي نشاهدها أحياناً بين التفسير المنسوب إلىٰ سعد بن عبد الله و**تفسير النعماني**ـ وخاصّة في طريقة إسناد الأحاديث إلىٰ الأئمّة عليهم السلام ـ تُشكّل في حدّ ذاتها نقطة ضعف أخرىٰ في هذا الشأن.

وفيما يتعلّق بالأمر الثاني الذي جاء في كلام العلّامة المجلسي يجدر القول بأنّه لا يوجد دليل معتبر لدينا علىٰ أنّ علي بن إبراهيم قد نقل عن رسالة سعد بن عبد الله أو **تفسير النعماني**، علماً بأنّ ارتباط هذه الرسائل الثلاث لا يمكن إنكاره، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان علي بن إبراهيم قد أخذ عنهما، ومع الأخذ بنظر الاعتبار عدم ثبوت نسبة الكتاب إلىٰ سعد بن عبد الله يحتمل أن تكون هذه الرسالة هي تفصيل وتوسعة لمقدّمة **تفسير القمّي** ليس إلّا، علماً بأنّه لا يوجد شاهد علىٰ أخذ سائر العلماء من القدماء عن هذين الكتابين باستثناء علي بن إبراهيم.

وخلاصة الكلام فإنّ الأحاديث التي انفردت بها **رسالة سعد بن عبد الله** لا نستطيع الاعتماد عليها والاستناد إليها.

مقارنة رسالة سعد بن عبد الله مع تفسير النعماني:

علىٰ الرغم من وجود نوع من التشابه الكلّي بين هذين النصّين، إلّا أنّه

توجد هناك بعض الاختلافات بينهما:

ـ إنّ ترتيب عرض المواضيع في الكتابين مختلف.

ـ في **رسالة سعد بن عبد الله** تمّ إدراج المسائل ضمن أبواب مختلفة عمّا عليه في تفسير النعماني.

ـ في **رسالة سعد بن عبد الله** قد وضعت الأحاديث في تضاعيف النصّ.

(وقد أشار العلّامة المجلسي في كلامه إلىٰ هذه الاختلافات الثلاثة).

ـ مضافاً إلىٰ ذلك أنّ ألفاظ هذين النصّين تختلف أحياناً عن بعضهما البعض.

ـ إنّ رسالة سعد بن عبد الله تخلو من فهرسة للعناوين.

ـ إنّ إسناد الروايات إلىٰ الأئمّة عليهم السلام يتمّ علىٰ شكلين مختلفين في كلّ من الكتابين.

ـ إنّ ظاهر **تفسير النعماني** هو عبارة عن حديث واحد عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وأمّا **تفسير سعد بن عبد الله** فقد نقل هذا الحديث عن أمير المؤمنين ولكن بترتيب آخر، فتارة ينقل علىٰ شكل رواية مرسلة عن الإمام الصادق عليه السلام، وتارة عن الإمام الباقر عليه السلام، وتارة عن أمير المؤمنين عليه السلام بشكل غير مباشر، وتارة إسناده إلىٰ إجماع المسلمين.

ولتوضيح هذه الاختلافات اخترنا ثلاثة نصوص من هاتين الرسالتين، علماً بأنّ النصّ الأوّل هو عبارة عن عدّة مقاطع، ومن خلال مقارنة هذين

الكتابين تتّضح بعض الاختلافات الأخرىٰ بينهما :

النصّ الأوّل :

في **تفسير النعماني** (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٠ و١١).

ـ ونسخ قوله تعالىٰ : ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾[١]، بقوله تعالىٰ : ﴿**وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾[٢].

ـ ونسخ قوله تعالىٰ : ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا**﴾[٣]، بقوله تعالىٰ : ﴿**يُوصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ...**﴾[٤] إلىٰ آخر الآية.

ـ ومن المنسوخ[٥] قوله تعالىٰ : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[٦]، نسخها قوله تعالىٰ : ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**﴾[٧].

ـ ونسخ قوله تعالىٰ : ﴿**وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ**

---

(١) الذاريات : ٥٦.

(٢) هود : ١١٨.

(٣) النساء : ٨.

(٤) النساء : ١١.

(٥) تمّ تغيير العبارة في النسخة المطبوعة لبحار الأنوار، وأمّا في طبعة الكمباني للبحار والنسخة المخطوطة لتفسير النعماني الورقة ١ / ٤٤ بهذا الشكل.

(٦) آل عمران : ١٠٢.

(٧) التغابن : ١٦.

سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾[١]، بآية التحريم وهي قوله جلّ ثناؤه: ﴿**قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ**﴾[٢]، والإثم هو الخمر.

وفي **رسالة سعد بن عبد الله** (الوقة ٢ / ٩، ١ / ١٠).

ـ ومنه ما رواه محمّد بن مسلم وغيره عن أبي جعفر [وأبي عبد الله عليهما السلام] عليهما السلام[٣] في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾[٤]، فنسختها: ﴿**وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾[٥].

ـ وروي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله جلّ وعزّ: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُوْلُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفًا**﴾[٦]، قال نسختها آية الفرائض قوله: ﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ**﴾... الآية[٧].

ـ وروي عنه في قول الله ﴿**اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ**﴾[٨]، قال نَسَخَتْها:

---

(١) النحل: ٦٧.

(٢) الأعراف: ٣٣.

(٣) إضافة في حاشية النسخة، وجدير بالذكر أنّه بعد ذلك صحّح (عليه السلام) بـ: (عليهما السلام).

(٤) الذاريات: ٥٦.

(٥) هود: ١١٨.

(٦) النساء: ٨.

(٧) النساء: ١١.

(٨) آل عمران: ١٠٢.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[١] [جاء هذا المقطع في رسالة سعد بن عبد الله، بعد المقطع التالي].

ـ وروي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾[٢]، ثمّ نزلت آية التحريم فنسخت هذه الآية، وقد روىٰ بعضهم أنّ آية التحريم هي قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ﴾[٣]، فالإثم هي الخمر؛ لقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[٤] فهي الإثم.

ـ قول بعضهم عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ الله جلّ وعزّ حرّم الخمر بقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾[٥]، فأمر باجتناب الرجس، واحتجّ بقول الله في تحريم الرجس كلّه بأنّ الله لم يحرّم علىٰ العباد ما حرّم إلّا لعلّة فيه، وذلك قوله: ﴿قُلْ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾[٦]، فكلّ رجس محرّم.

ومن المفيد التذكير بهذه النقطة بشأن هذين النصّين، وهي أنّ هناك في

---

(١) التغابن: ١٦.

(٢) النحل: ٦٧.

(٣) الأعراف: ٣٣.

(٤) البقرة: ٢١٩.

(٥) المائدة: ٩٠.

(٦) الأنعام: ١٤٥.

عبارة **تفسير النعماني** نوعاً من الغموض والإبهام بشأن أكثر الآيات، بحيث لا يعرف الناسخ من المنسوخ، وأمّا عبارة رسالة سعد بن عبد الله فهي واضحة، ومن خلال مقارنتها بعبارة **تفسير النعماني** يتّضح أنّ مفعول (نَسَخَ) في هذه الآيات مقدّم علىٰ الفاعل، وإنّ الآية الأولىٰ منسوخة، والآية الثانية ناسخة.

النصّ الثاني:

في **تفسير النعماني** (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١٥).

«ولمّا أردت قتل الخوارج بعد أن أرسلت إليهم ابن عباس لإقامة الحجّة عليهم، قلت: يا معشر الخوارج، أنشدكم الله، ألستم تعلمون أنّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً...».

«ثمّ قلت: اللهمّ إنّك تعلم إنّي حكمت فيهم بما أعلمه».

ثمّ قال (صلوات الله عليه): «وأوصاني رسول الله (صلّىٰ عليه وآله) فقال: يا عليّ إن وجدت فئة تقاتل بهم فاطلب حقّك، وإلّا فالزم بيتك، فإنّي قد أخذت لك العهد يوم غدير خم بأنّك خليفتي ووصيّي، وأولىٰ الناس بالناس بعدي، فمثلك كمثل بيت الله الحرام، يأتونك الناس ولا تأتيهم».

رسالة سعد بن عبد الله (الورقة ٢ / ١١ و١ / ١٢).

وقد روي في الحديث: إنّ أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) قال للخوارج حين فارقوه وحكموا: «نشدتكم بالله يا معشر الخوارج تعلمون أنّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً...».

«اللهمّ إنّك تعلم إنّي حكمت في أهل صفّين، وبما أعلم من ناسخ القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه، فلمّا فعلت الأمّة ما فعلت من تركها المبين الهادي، واعتمدت علىٰ عقولها وآرائها واختيارها الذي هو أدنىٰ علىٰ الذي هو خير، ونقضوا عهده أذن الله للهادي بالسكوت والجلوس».

النصّ الثالث :

في **تفسير النعماني** (بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١١).

«وسُئل (صلوات الله عليه) عن أوّل ما أنزل الله عزّ وجلّ من القرآن، فقالﷺ: أوّل ما أنزل الله عزّ وجلّ من القرآن بمكّة سورة (إقرأ باسم ربّك الذي خلق)، وأوّل ما أنزل بالمدينة سورة البقرة».

وفي **رسالة سعد بن عبد الله** (ورقة ١ / ١٠).

«أجمع المسلمون علىٰ أنّ أوّل ما نزل من القرآن ﴿**إقرأ باسم ربّك**﴾، وأوّل ما أنزل بالمدينة سورة البقرة، وآخر ما نزل ﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾»[1].

من خلال مقارنة **رسالة سعد بن عبد الله بتفسير النعماني** يقوىٰ احتمال أن تكون هذه الرسالة مقتبسة من **تفسير النعماني**، وهي توسعةٌ لمضامينها.

---

(١) التوبة : ١٢٩.

المهدوية في رسالة سعد بن عبد الله :

سبق وأن أشرنا إلىٰ المهدوية في **تفسير النعماني** في مبحث المحكم والمتشابه عند الإشارة إلىٰ كلمة (الضلال) ، وأنّه فسّر الضلال بالضياع ، وأنّ الضائعين والمنتظرين والمؤمنين بالإمام الغائب قد وعدوا بالجنّة . وإنّ ما يُشبه هذا النّص ـ ولكن بتفصيل أوسع ـ نجده في **رسالة سعد بن عبد الله** حيث لم ينقل العلّامة المجلسي في **بحاره** سوىٰ جزء منها ، وسوف نذكر هنا النصّ الكامل دون أيّ توضيح ، ولا بدّ من التنويه إلىٰ أنّنا لا نمتلك إلّا نسخة واحدة من **رسالة سعد بن عبد الله** ، وإنّ بعض كلمات هذه النسخة غير مقروء ، فقد يكون هناك خطأ في قراءة بعض الكلمات .

هذه العبارة جاءت بعد النصّ الثاني من البحث السابق وهي كالتالي :

«وكذلك ما قد حدث في زماننا من استتار الحجّة المفروض الطاعة ، إذ كانت الأمّة علىٰ هذا السبيل الذي ذكرنا وتعدّيهم علىٰ الأئمّة الهداة بالكذب عليهم والإذاعة لأسرارهم ، وتعريضهم إيّاهم ، وبفتح الغلول للقول والأعداء (الاعتداء ؟) ونبذهم عهد الله وراء ظهورهم ، وتوثبهم علىٰ حقوقهم ، وطلبهم بحبلهم (أو بحيلهم ، ولعلّ الصواب : بجهلهم أو بخبثهم) ما فيه سفك دمائهم ودم هاديهم ، فستر الله عنهم ذلك الهادي واتّبع ناس إمامته والهداة قبله ، فعمّ الضلال أهل الأرض ، وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام الأخبار الكثيرة في ذلك أنّه : (إذا كان ذلك ستر الله عنهم الحجّة [الورقة ١ / ١٢] وغيّبه) . وأنّه عليه السلام قال :(حقّ علىٰ الله أن يُدخل الضُلّال الجنّة) . وإنّما عنىٰ بذلك ما ابتلوا به في

هذا العصر، وهم مقرّون بولايته غير ناقضين لعهده وعهد الله إليهم فيه، فهم مقيمون متديّنون بفرض طاعتهم أوّلهم وآخرهم، عارفون أنّه قائم العين فيهم، موجود الشخص من عقب الماضي قبله الهادين، وقد خفي عليهم اسمه وموضعه للعلّة التي ذكرناها وشرحناها، فهؤلاء هم الذين قال العالم عليه السلام: (حقّ على الله أن يُدخل الضُلّال الجنّة). إذ ضلّوا عن اسمه ومكانه بعد أن يكونوا مقيمين على ولايته وإمامته بتعيّن (بيقين ؟) لما وقفهم عليه الماضي قبله من أمره ونهيه؛ لأنّ الاسم لا يدرك إلّا بالخبر، وكذلك الموضع، والذي فرض الله على العباد في هذا المعنى فهو على وجهين لا يدرك بغيرهما، فوجه منه (كذا والظاهر سقوط: الخبر)، ووجه منه العقل.

فأمّا ما فرض عليهم من جهة العقل فأن يعلموا أنّ لهم خالقاً، وأنّ الخالق بعث الأنبياء والرسل، وأنّ الرسل قد أقاموا لهم بعدهم الدلائل المبيّنة لما يختلفون فيه من أمر دينهم ودنياهم؛ إذ قد علموا أن ليس في وسعهم معرفة ما يحتاجون إليه، فهذا ما فرض الله جلّ وعزّ عليهم من جهة العقل.

وأمّا اسم الحجّة وموضعه فلا يدرك إلّا من طريق الخبر والتوقيف[1] (فمن كان مقيماً على الإقرار بالأئمّة كلهم (صلوات الله عليهم) وبإمام زمانه وولايته وإنّه قائم العين، مستور من عقب الماضي قبله، وقد خفي عليهم

---

(١) من هنا إلى آخر النصّ منقول في بحار الأنوار، ج ٨٣، ص ٤٧، رقم ٢٥. ولم يحذف من الحديث سوى عبارة (فهذا هو المعنيّ) إلى (من قبل الله جلّ وعزّ).

اسم الحجّة وموضعه في هذا الوقت، فمعذور في إدراك[١] الاسم والموضع حتّىٰ يأتيه الخبر الذي بمثله تصحّ الأخبار، وبمثله يثبت الاسم والمكان، فهذا هو المعنيّ فيما [ورقة ٢ / ١٢] قال العالمعليه السلام حقّ علىٰ الله أن يُدخل الضُلّال الجنّة؛ إذ لم يكن العلّة من قبله، وإنّما العلّة من قبل الله جلّ وعزّ، ومثل ذلك إذا حُجب علىٰ العباد عين الشمس التي جعلها دليل الصلاة، فموسّع عليهم تأخيرها حتّىٰ يتبيّن لهم أو يصحّ لهم خروج الوقت، وهم علىٰ يقين أنّ عينها لم تعطّل، وقد خفي عليهم موضعها)... [ورقة ١ / ١٣].

وللبحث صلة...

---

(١) وكأنّه بمعنىٰ من المعاني: في مسألة إدراك الاسم والموضع معذور، وعليه لا حاجة إلىٰ اعتبار كلمة (عدم) ساقطة قبل (الإدراك).